الاراضي الوقفية في محافظة المثنى دراسة في تشكلها وتوزيعاتها الجغرافية حتى عام 2015م

م.د مها مزهر گاني المرشدي[1]
جامعة المثنى – كلية التربية للعلوم الانسانية

Endowment lands in Al-Muthanna Governorate: A study of its formation and geographical distribution until 2015

Dr. Maha Mazhar Ghani Al Morshedy
Al-Muthanna University - College of Education for Human Sciences
mahi@mu.edu.iq

Abstract:

The issue of the Islamic endowment, both public and private, as an Islamic institution that arose and developed in the shadows of Islamic civilization, is receiving increasing attention in light of contemporary intellectual and political conditions and trends, as this institution has played its full role in the development of the Islamic community. The Islamic Foundation for performing it in approach to God Almighty, and to highlight the foundations of charitable work through the expansion of endowment work and the development, support and promotion of its effects in the Islamic world. The study included identifying the endowment lands in Al-Muthanna Governorate in terms of its formation and geographical distribution until 2015, whose endowments still suffer from neglect and illegal acquisition by some families and clans despite the importance of the Islamic endowment in building and developing the Islamic community

Keywords: Awqaf, Samawa, alwaqf alsuniyu, alwaqf alshiyeiu

الملخص :

يحظى موضوع الوقف الإسلامي، بنوعيه العام والخاص، وهو مؤسسة إسلامية نشأت وتطورت في ظلال الحضارة الإسلامية باهتمام متزايد في ظل الظروف والتوجهات الفكرية والسياسية المعاصرة، إذ أدت هذه المؤسسة دورها كاملاً في تنمية المجتمع الإسلامي، فالوقف في الاسلام يعد شكلاً من أشكال الإنفاق التي حث الشرع الاسلامي على إدائها تقرباً إلى الله سبحانه وتعالى، ولإبراز أسس العمل الخيري من خلال التوسّع في أعمال الوقف وتنمية آثاره في العالم الإسلامي وتدعيمها وتعزيزها. تضمنت الدراسة التعرف على الاراضي الوقفية في محافظة المثنى من حيث تشكلها وتوزيعاتها الجغرافية حتى عام 2015م التي مازالت اوقافها تعاني من الاهمال والاستحواذ غير الشرعي من قبل بعض الاهالي والعشائر رغم أهمية الوقف الاسلامي في بناء وتنمية المجتمع الاسلامي.

الكلمات المفتاحية

الاوقاف ، السماوة ، الوقف السني، الوقف الشيعي

[1] المدرس الدكتور مها مزهر كاني: استاذة جامعية في جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم التاريخ، حاصلة على الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة القادسية / كلية التربية، لديها العديد من المؤلفات والبحوث المنشورة وغير المنشورة. الايميل الرسمي: mahi@mu.edu.iq

المقدمـــــة:

عرف الناس منذ القدم على اختلاف أجناسهم وأديانهم أشكالاً من المعاملات الطوعية المالية التي لا تخرج في طبيعتها وصورها عن طبيعة الوقف في الاسلام، وذلك في شكل عقارات تحبس لتكون أماكن مخصصة للعبادة، أو لتكون منافعها المادية وقفاً على تلك الأماكن، فكان ذلك معروفاً عند المصريين القدماء وعند الرومان والإغريق وغيرهم، ثم بمجيء الإسلام شرع الوقف ووسعت دائرته خدمة للدين والمجتمع.

تعد دراسة الاراضي الوقفية في أطار عصرها من المواضيع المهمة والحساسة، لأنها تعد من المواضيع الحضارية التي لم تنل الاهتمام اللائق بها سواء من قبل الدولة أو المؤسسة الدينية العليا والمؤسسة التعليمية الاكاديمية. إذ ما زالت معظم الاوقاف الدينية في محافظة المثنى تستحوذ عليها جماعات من الاهالي يطلق عليها(الكوام) بطريقة غير شرعية وقانونية، أضف الى ذلك قصور الدراسات الاكاديمية التي مازالت مقتصرة على الدراسة الفقهية لأحكام الوقف الاسلامي دون الالتفات الى أهمية الوقف وعائدية ملكية الاوقاف. شكلت هذه الحقيقة الدافع الأساس في إختيار موضوع الدراسة **(الاراضي الوقفية في محافظة المثنى)**، مسلطةً الضوء على الاوقاف في محافظة المثنى وأقضيتها، وبيان عائدية ملكيتها التي قد تكون محصورة احياناً بيد الدولة وأخرى بيد الاهالي، في ظل استخدام المنهج التاريخي الوصفي.

قسمت الدراسة الى ثلاثة محاور تسبقها مقدمة وتلحقها خاتمة: ركز المحور الاول:**(طوبوغرافية محافظة المثنى)** على الطبيعة الجغرافية لمحافظة المثنى(السماوة)، اما المحور الثاني:**(الاوقاف الشيعية في محافظة المثنى)** فقد سلط الضوء على ماهية الوقف في الاسلام، ثم أوضح الاوقاف الدينية في المحافظة التابعة للوقف الشيعي، في حين أشار المحور الثالث:**(الاوقاف السنية في محافظة المثنى– قضية الاراضي الوقفية المتنازع عليها)**، الى الاوقاف الدينية التابعة للوقف السني، وما آلت اليه بعض الاراضي من نزاع بين الوقفين في المحافظة.

تميزت الدراسة بانها دراسة وثائقية تناولت مواضيع لم تنشر من قبل، من خلال الاعتماد على جُملة من وثائق الوقفين الشيعي والسني في محافظة المثنى، تعلقت بالاراضي الوقفية وتشكلها وتوزيعها الجغرافي، ومنها وثائق صور القيد لمديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى الخاصة بالاوقاف الشيعية والسنية من المقامات الدينية والجوامع والمساجد والحسينيات وغيرها، وبيانات مديرية الوقف الشيعي والسني في محافظة المثنى الخاصة بعقار الاوقاف، فضلاً عن الوثائق المحفوظة لدى أسرة آل طفار في مدينة السماوة، وافادت رسالة الباحث ثامر فيصل عبد الرضا المسعودي، (وزارة الأوقاف العراقية دراسة في الهيكل التنظيمي والقانوني1921– 1929)، الدراسة في بعض جوانبها، ومثل كتاب منذر قحف(الوقف الاسلامي تطوره، أدارته، تنميته) وكتاب محمد عبيد الله الكبيسي(أحكام الوقف في الشريعة الاسلامية) والمجلات والمقابلات الشخصية ووعاءً ثرا للدراسة.

المحور الاول: طوبوغرافية محافظة المثنى

التسمية :

تمتاز محافظة المثنى بالقدم التاريخي حيث ورد ذكرها على مر العصور في كتب التاريخ والانساب والبلدان تحت مسمى بادية السماوة[2]، والذي يرجع في أصله الى مدلولات سومرية دينية محظة ارتبطت بموضوع اللاهوت السومري ثم انتقلت بذات المفهوم والدلالات إلى اللهجات السامية التي كانت سائدة في بادية السماوة بعد أن ترجمت لفظة رب السماء السومرية (آنا) أو (آنو) إلى لفظة (سموي) السامية التي تعني أيضا اسم (رب السماء)[3]، كما اخذ يعطي الاسم معاني قد لا تبتعد عن تسمية

[2] محمد رضا الشبيبي، رحلة في بادية السماوة، مجلد11، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1964م، ص ص هـ–ك.

[3] علي ابراهيم محمد الظفيري، السماوة 1921– 1945 م دراسة تأريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2010، ص 7.

[3] المصدر نفسه، ص 9؛ محمد رضا الشبيبي، المصدر السابق، ص ن.

(بادية السماوة)، فمثلا ذكر ابن منظور أن (سَمَوَّلٌ) هي الارض الواسعة، وقيل هو الجوف الواسع من الارض، عن ابي عبيدة، قال امرؤ القيس: اثرت غبارا بالكديد السَمَوَّلِ، اما السماوة بفتح اوله: مفازة بين الكوفة والشام وقيل بين الموصل والشام وهي من ارض كلب. وقال ابو حاتم عن الاصمعي وغيره، السماوة: ارض قليلة العرض طويلة[4]. ويذكر ياقوت الحموي ان السماوة سميت بهذا الاسم لأنها ارض مستوية لا حجر بها[4].

اما بالنسبة للموقع الجغرافي القديم لبادية السماوة فهي أرض مشتقة من السمو تقع بين العراق والشام أو بين الكوفة والشام ويستفاد من كلمة مسندة الى ان عباس برواية هشام بن السائب الكلبي ان اطراف العراق والسماوة وما يليها داخلة في حدود جزيرة العرب من جهتها الشرقية، فالسماوة بناء على ذلك ليست جزء من اجزاء شبه الجزيرة العربية مثل نجد والحجاز، وانما تعد من جملة حدود الجزيرة العربية[5]، وظلت هذه المنطقة تعرف بأنها سماوة كلب أو بادية السماوة أو بادية الشام، ثم قل أستعمال مصطلح بادية مضافاً الى كلمة سماوة من بعد القرن السابع، وأصبحت تعرف ببادية الشام في العصور الاخيرة[6].

يرجع زمن تكوين السماوة الحالية وحسب ورود اسمها في الحوادث التي وقعت في العراق إلى ما بعد سنة 900هـ (1494م) وكانت في ابتداء امرها وحسب ما مدون في سجلات الحكومة العثمانية قلعة حكومية أو قرية بسيطة يرابط فيها جماعة من جنود الاتراك المتطوعين ولم يدب إليها العمران الا بعد سنة 1112هـ (1700م) ومنذ ذلك التاريخ بدأت بلدة السماوة في النمو والاتساع[7]، وألحقت في عام1853م بلواء الديوانية – الحلة تبعاً للتقسيمات الادارية العثمانية، بعدما كان قضاء السماوة[8] تحت نفوذ العائلة السعدونية ردحاً من الزمن، وعين قائمقام فيها السيد علاوي بن حسن بن مهدي الملقب بالبو طبيخ[9]، ولابد من الاشارة الى وصف وادي العطية " **ذلك القضاء المتصف بالشوكة والعزة والقوة أعجز الاوائل والاواخر شموس لم يسلس الانقياد لذوي السلطة حتى أعجزته وأعجزها**" [10].

تعتبر السماوة نقطة أتصال مهمة في العراق لوقوعها في منتصف طريق بغداد– البصرة فهي تبعد عن الاولى جنوباً (282كم) وعن الثانية شمالاً(333 كم)، وبهذا تعد مركز مهم من مراكز التجارة المعروفة في منطقة الفرات الاوسط، ويخترقها نهر الفرات فيشطرها الى شطرين كبير وهو الكائن على الضفى اليمنى وينقسم الى محلتين الشرقي والغربي ويفصل بينهما سوق المدينة، وصغير على الضفة اليسرى ويسمى القشلة(نسبة الى القشلة) التي بناها الوالي العثماني نامق باشا، ويتخلل الجانب الكبير الاسواق والمرافق العامة الصحية والاجتماعية، أما الجانب الصغير ففيه سراي للحكومة وبيوتات الموظفين وحدائق عامة ودار للسينما، أضف الى ذلك يوجد على ضفتي النهر في الجانبين المذكورين عدد كبير من المنشأت العصرية والدور الحديثة، وكان يربط بين الصوبين جسر خشبي ثم أبدل مؤخراً بجسر حديدي معلق طوله (156م) وعرضه (8 م) وعلى مسافة قصيرة من شماليه يوجد جسر مخصص لعبور القطار يسمى (جسر البربوتي)، كما كانت السماوة مسورة بسور من لبن ليقيها من الغزاة

---

[4] شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، معجم البلدان، مجلد3، بيروت، دار صادر، 1957م ، ص245.

[5] محمد رضا الشبيبي، المصدر السابق، ص ل.

[6] قبيلة كلب: بطن من بطون قضاعة وهم ساداتها واوتادها، وكانت في مقدمة قبائل العرب التي أدركت ما في دعوة الاسلام من الحق والخير وأشتهر عدد من الصحابة المنتسبين اليها ومنهم دحية الكلبي الذي ساقو نسبه الى (كلب بن وبرة)، شهد مع الرسول معركة أحد وكان موضع ثقة الرسول الكريم (ص واله). للمزيد من التفصيل ينظر: محمد رضا الشبيبي، المصدر السابق، ص ص ذ، م– ن.

[7] علي ابراهيم محمد الظفيري، المصدر السابق، ص 11.

[8] يظهر أن الحكومة العثمانية لم تكن قد بدأت يوم ذاك بأطلاق كلمة قضاء في العراق أما كلمة (المتصرف) فكانت مستعملة وكانت تطلق في العراق في ذلك الزمن على البصرة والموصل، ولابد من الاشارة الى أن قضاء السماوة كان لواءً قائما بنفسه قبل عام 1853م. للمزيد من التفصيل ينظر: وداي العطية، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً، المطبعة الحيدرية، النجف، 1954، ص 56.

[9] المصدر نفسه، ص ص45–46.

[10] المصدر نفسه، ص 150.

النجديين[11]، ولهذا القضاء ثلاث نواح وهي : أبو جوادي (الرميثة)، والخناق، والخضر الدراجي، أما الرميثة ويقال لها العوجة أو الابيض بالتصغير، ناحية تبعد عن السماوة (26 كم) شمالاً، وكانت ملحق بقضاء الديوانية ثم في عام 1891م الحقت بقضاء السماوة[12]، وأما ناحية الخضر فتقع شرقي مركز القضاء في الضفة اليسرى لنهر الفرات بمسافة (32كم) عن السماوة جنوباً [13]، في حين مركز ناحية الخناق فيقع في الجنوب الغربي للسماوة بمسافة ثلاثة أميال وقد سجلت هذه الناحية بالطابو بأسم السلطان عبد الحميد[14] .

بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى(1914–1918م) شرعت بريطانيا بسياستها الاستعمارية في احتلال العراق، وكانت السماوة واحدة من تلك المدن التي سعت لاحتلالها في كانون الاول 1917م، أتجه البريطانيون الى أعادة التقسيم الاداري لكافة ألوية العراق، وبذلك رفع البريطانيين السماوة من درجة قضاء الى درجة مقاطعة ويتبع لها ثلاث مناطق هي الرميثة والشنافية أضف الى ذلك مقاطعة السماوة نفسها[15]، وتشكل المقاطعة مساحة تمتد حوالي(120ميلاً) على طول ضفتي نهر الفرات، اذ تمتد من الدراجي جنوباً شرقاً حتى أعالي الشنافية في منحدر بمسافة ثلاثة أميال شمالاً غرباً، ويكون اوسع عرض لها (80 ميلاً) ويحدها من الشمال الغربي مقاطعة الشامية، ومن الشمال الشرقي مقاطعة الكوت ومن الجنوب الشرقي والجنوب الغربي تحدها مقاطعة الناصرية، فضلاً عن ذلك فأن حدودها الشمالية الغربية يمثلها خط بطول (50) ميلاً ممتداً من الفرات وماراً بالجوق(الكفر)، ويقدر سكان المقاطعة بـ (150,000)الف نسمة بصورة تقديرية، وأنيطت ادارتها بلنقيب كولد سمث[16]، وفي عام 1922م إنفصلت الحلة عن الديوانية في أوائل الحكم الوطني، بعدما كانت لواءً واحداً، وتشمل قضاء الشامية وقضاء أبو صخير وقضاء عفك وقضاء السماوة [17]، وأصبحت حدود قضاء السماوة في العهد الملكي هي ناحية الشنافية التابعة الى قضاء الشامية غربا وناحية الحمزة التابعة الى قضاء الديوانية شمالا وحدود لواء المنتفق شرقا والبادية جنوبا[18].

في ظل الحكم الجمهوري في العراق، طرأت تغيرات ادارية على مدينة السماوة، إذ أصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قراره المرقم(159) برفع رتبة مدينة السماوة من قضاء الى لواء، وبموجب تطبيق قانون المحافظات في 1 تشرين الاول 1969م، بإستبدال لواء السماوة الى محافظة المثنى، نسبة الى البطل العربي(المثنى بن حارثة الشيباني) الذي كان يقاتل الفرس في بادية السماوة في صدر الاسلام الاول[19].

تعد محافظة المثنى التي هي موضوع الدراسة بوحداتها الادارية: قضاء السماوة، قضاء الرميثة، قضاء الخضر، قضاء السلمان وتتبعها أدارياً (7) نواحي السوير، المجد، الوركاء، النجمي، الهلال، الدراجي، وبصية، ثاني أكبر محافظة في العراق من حيث المساحة (51740كم2) وتشكل 11,9% من مساحة العراق البالغة (434128كم2)، يحدها من الشمال محافظتي النجف

---

[11] عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، لبنان– بيروت، 2013، ص 156؛ حنان صاحب عبد الخفاجي، السماوة في عهد الاحتلال البريطاني 1914–1921، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية،2005، ص ص 54، 200.

[12] وادي العطية، المصدر السابق، ص 151.

[13] عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص 157.

[14] وادي العطية، المصدر السابق، ص 151.

[15] حيدر طالب حسين الهاشمي، مؤيد شاكر كاظم، نعيم عبد جودة ، السماوة من خلال التقرير السنوي لحاكمها السياسي النقيب نيلسون لولن، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد(5)، العدد(2)، حزيران 2007، ص 97.

[16] المصدر نفسه، ص 97؛ ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج6، مطبعة علي بن علي، الدوحة، د.ت، ص2136.

[17] وادي العطية، المصدر السابق، ص 192.

[18]علي ابراهيم محمد الظفيري، المصدر السابق، ص 14.

[19] رشا جميل علوان، غرفة تجارة المثنى– دراسة تاريخية واقتصادية، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة المثنى، العدد (1)، المجلد(14)، 2021، ص311؛ صحيفة الوقائع العراقية، بغداد، العدد(1789)، 13 تشرين الاول 1969، ص1.

والديوانية، ويحدها من الجنوب المملكة العربية السعودية، ومن الشرق محافظة ذي قار، وتقع مكانيا بين دائرتي عرض (05° 29° و 42° 31°) شمالا وبين قوسي طول (50° 43° و 32° 46°) شرقا، ويقدر عدد السكان فيها (753024) نسمة حسب أسقاطات الجهاز المركزي للأحصاء في عام 2013م[20].

المحور الثاني: الاوقاف الشيعية في محافظة المثنى

الوقف في اللغة: الحبس والمنع، وهو مصدر الفعل (وقف) الثلاثي، يقال وقفت الدار، أي حبستها، ويقال للشيء الموقوف: وقف من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول[21].

الوقف في الاصطلاح الشرعي تعددت عبارات الفقهاء في تعريفه بناء على اختلاف آرائهم في لزومه، وتأبيده، وملكيته، فمنهم الحنفي من عرفه بقوله: " **هو حبس العين على حكم ملك الواقف، وتسجيل منفعتها على جهة من جهات البر، ويدل هذا على أنه يرى أن ملكية العين الموقوفة تبقى في يد الواقف، وأخر المالكي عرفه بقوله: هو جعل المالك منفعة مملوكه، ولوكان مملوكا بأجرة، أو جعل غلته كدراهم، لمستحق، بصيغة مدة ما يراه المحبس**"[22]، ومضمون ذلك يفيد إلى بقاء ملكية الوقف في يد الواقف كالأحناف، ويضيفون عنصراً آخر هو أن للواقف أن يحبس ماله مدة زمنية يعينها، ومعنى ذلك أنهم لا يوجبون أن يكون الوقف على التأبيد، وعرفه بعض الحنابلة بقولهم: " **تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة**"، وعرفه بعض الشافعية بقولهم : "**حبس مال يمكن الانتفاع به، مع بقاء عينه، على مصرف مباح**"، واختار بعض الفقهاء المحدثين تعريف الوقف بقولهم:" **حبس العين على ملك الله تعالى، والتصدق بمنفعتها على جهة من جهات البر ابتداء أو انتهاء**"، وبذلك فأن الوقف يكون على ملكية الله تعالى، وبهذا ينسجم التعريف مع حقيقة الملكية في الإسلام، فالمالك الحقيقي للمال في الاسلام، هو الله تعالى، وأما ملكية العباد فهي مجازية، ووقف المال في سبيل الله يعني، أن الواقف يرد ملكيته إلى المالك الحقيقي، ويجعل منافعه في سبيل الله، لا يباع ولا يوهب ولا يورث[23].

تستند مشروعية الوقف الى كتاب الله تعالى بقوله تعالى:**{ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون}**[24]، والسنة النبوية فقد ورد عن الرسول الكريم محمد (ص وآله) قال: " **إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له**"[25]، أما الحكمة من مشروعيته فهي، بعبارة مجملة، إيجاد موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية حاجات المجتمع الدينية والتربوية والغذائية والاقتصادية والصحية والأمنية، ولتقوية شبكة العلاقات الاجتماعية، وترسيخ قيم التضامن والتكافل، والإحساس بالأخوة والمحبة بين طبقات المجتمع وأبنائه، كل ذلك لنيل مرضاة الله تعالى[26].

---

[20] نادية حسين علي سعودي، التحليل المكاني للأمراض المعدية المسجلة في محافظة المثنى للسنوات (2011-2012-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الآداب، 2014، ص ص16،-19، 34؛ للمزيد من التفصيل حول مساحة الاقضية ونواحي محافظة المثنى ينظر: عبد الجليل عبد الوهاب عبد الرزاق، حجوم مدن محافظة المثنى للمدة(1987 – 2012) وكثافتها الحضرية، مجلة أوروك للعلوم الانسانية، العدد(16)، 2015، ص ص 1-4.

[21] ابن منظور (630-711هـ/1233- 1312م)، لسان العرب، ج9، ط3، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1999م، ص 395.

[22] نقلاً عن: احمد أبو زيد، نظام الوقف الإسلامي تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة، المغرب، ملتقى أهل الحديث، د.ت، ص 5.

[23] نقلاً عن: احمد أبو زيد، المصدر السابق، ص5؛ شبكة الانترنت: http://www.aqaedalshia.com

[24] سورة آل عمران: آية 92.

[25] سعيد صالح رقيب، مشروعية الاوقاف وسبل الانتفاع بها لتحقيق مقاصد الشريعة الاسلامية في ضوء الكتاب والسنة، المملكة العربية السعودية- جامعة باحة- قسم الدراسات الاسلامية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) ينظر الموقع الالكتروني: www.alukah.net

[26] احمد أبو زيد، المصدر السابق، ص 6.

وفيما يخص أنواع الوقف، فأما أن يكون لصالح شخص وذريته، أو نحو ذلك مما يسمى في الفقه الإسلامي بالوقف الأهلي أو الذري؛ فهذا له طابعه الخاص، وتكون إدارته في إطار الشخص الموقوف عليه، أو ذريته فيما بعد، وأما أن يكون الوقف على جهة خيرية، مثل: الوقف على المساجد، أو المدارس، أو الفقراء أو المساكين، أو الأرامل، أو اليتامى أو لمدرسة خاصة، أو لمؤسسة علمية خاصة بدراسة علم معين، أو ابتكار معين[27]، أو يكون الوقف مشترك ويقصد به تحديد الوقفية على جهة الخير، او الذري، او على الافراد (الذري) ، ويحدد الانفاق من الموقوفات على الجهة الخيرية، على أن تحدد مقادير الايرادات التي تنفق في الجهات المشروطة في الوقفية من لدن الواقف[28].

يحقق الوقف باعتباره عملاً من أعمال البر والخير التي يؤديها المسلم بمحض إرادته واختياره هدفين: أحدهما عام والآخر خاص، فالهدف العام: يتمحور في إن الشارع الاسلامي أوجب على المسلمين التعاون والتكاتف والتراحم فيما بينهم، في حين ركز الهدف الخاص على أن الوقف يؤدي دوراً مهماً في تحقيق رغبة خاصة، مما هو مغروس في الطبيعة البشرية، فإن الإنسان يدفعه إلى فعل الخير دوافع عديدة، منها الدافع الديني المتمثل بالعمل الى اليوم الآخر، فيكون تصرفه بهذا الشكل نتيجة من نتائج الرغبة في الثواب. في حين الدافع الغريزي يظهر عندما تدفع الإنسان غريزته إلى التعلق بما يملك، والاعتزاز به، والحفاظ على ما تركه له آباؤه وأجداده، فيخشى على ما وصل إليه من ذلك، من إسراف ولد، أو عبث قريب، فيعمل على التوفيق بين هذه الغريزة ، وبين مصلحة ذريته بحبس العين عن التملك والتمليك ، وإباحة المنفعة، ولا يكون ذلك إلا في معنى الوقف، اما الدافع الواقعي : المنبعث من واقع الواقف، وظروفه الخاصة حين يجد الإنسان نفسه في وضع غير مسؤول تجاه أحد من الناس ، كأن يكون غريباً في مواطن ملكه ، أو غريباً عمن يحيط به من الناس ، أو يكون منهم إلا أنه لم يخلف عقباً ، ولم يترك أحداً يخلفه في أمواله شرعاً ، فيضطره واقعه هذا إلى أن يجعل أمواله في سبيل الخير بالتصدق بها في الجهات العامة، والدافع العائلي: حيث تغلب العاطفة النسبية على الرغبة والمصلحة الشخصية، فيندفع الواقف بهذا الشعور إلى أن يؤمن لذريته مورداً ثابتاً، صيانة لهم عند الحاجة والعوز، ويتمثل الدافع الاجتماعي : الذي يكون نتيجة للشعور بالمسؤولية تجاه الجماعة، فيدفعه ذلك إلى أن يرصد شيئاً من أمواله على هذه الجهة مسهماً في إدامة مرفق من المرافق الاجتماعية [29]، وكل هذه الأهداف تحث على فعل الخير، والتصدق في وجوه البر، وهذا هو المعنى الحقيقي للوقف.

الاوقاف الشيعية في محافظة المثنى:

عرفنا أن الوقف من الناحية الشرعية يقصد به حبس ممتلكات تكون عائديتها وواردتها للمساجد والجوامع، ويتولى الاشراف عليها شخص يعرف بالمتولي[30] ويكون حريصاً على في أشرافه على الاموال الموقوفة على تطبيق احكام الشريعة الاسلامية

---

[27] منذر قحف، الوقف الاسلامي تطوره، أدارته، تنميته، دمشق، دار الفكر، 2000، ص 114.

[28] عروبة جميل محمود، وضع الاوقاف في الموصل من خلال بعض سجلات المحكمة الشرعية للسنوات 1835-1912م، مجلة دراسات موصلية، العدد (28)، شباط 2010، ص49.

[29] محمد عبيد الله الكبيسي، أحكام الوقف في الشريعة الاسلامية، ج1، بغداد، 2000، ص 141.

[2] للواقف أن يجعل ضمن أنشاء الوقف، حق جعل المتولي لنفسه أو لغيره، كما أن له أن يجعل نفسه متولياً مادام الحياة، وله أن ينصب غيره للتولية ولكن لا يجب على الغير القبول، فأن قبل التعين وجب عليه العمل بما قرره الواقف من شروط ، وفي حالة عدم تعين المتولي يرجع أمر الوقف ومصلحته الى الحاكم الشرعي وهذا رأي الفقه الشيعي. للمزيد من التفصيل ينظر: السيد السيستاني، المسائل المنتخبة، ط3، بيروت، مؤسسة ال البيت لإحياء التراث، بيروت، ص488

[3] عروبة جميل محمود، المصدر السابق، ص48.

المتعلقة بتنظيم أعمال الوقف وتحديد إيراداته وأوجه صرفه وهناك شروط يتوجب على المتولي أن يتصف بها ومنها الايمان والعقل والاهلية والعدالة في الاشراف على الوقف[31].

أهتمت الدولة العثمانية اهتماماً كبيراً بشؤون الاوقاف، اذ أصدرت نظام أدارة الاوقاف عام 1863م، واصبحت بموجبه الموقوفات تابعة لإدارة رسمية تناط بصلاحية القاضي في الولايات العثمانية، كما شرعت قوانين لعمل المتولي على الاوقاف[32]، واعترفت بموجب نظام الاراضي الصادر عام1871م بالهبات الدينية كـ (أوقاف) [33].

حظيت الأوقاف باهتمام بالغ من الإدارة البريطانية في العراق(1914–1921م)، وذلك لأهميتها الاقتصادية والسياسية والدينية، فقد عملوا على تفتيش تلك الأماكن وتسجيل تفاصيل دقيقة عن كل بناية أو مجموعة بنايات، كما قاموا بوضع علامات ثابتة عليها، وإنشاء سجل جديد لها. ومن خلال ذلك وجدو أن أملاك الأوقاف تتكون من ثلاثة أقسام وهي: مبان مؤجرة بمبلغ قطعي سابق مع دفع ايجار سنوي قليل جداً, اما القسم الآخر هي ملكية أراضي عليها مبان وهذا يشمل الخانات والمحلات والمقاهي والدكاكين وبيوت السكن، وأما القسم الثالث فكان أراضي زراعية كبيرة تشمل بشكل خاص بساتين النخيل وهذه قيمتها عالية جداً، وكانت هذه الأراضي مؤجرة الى الفلاحين المغارسين الذين يقطنون في تلك البساتين نفسها, وهؤلاء يدفعون الأجرة الى دائرة الأوقاف التي تسدد قسماً من عائدات هذه الأراضي الى الحكومة، كما أكتشف الانكليز أثناء دراستهم لواقع الأوقاف في العراق، أن السلطات العثمانية كانت لا تعترف بأي وقف أو مرفق ديني لا يتبع الطائفة السنية، وأن الأضرحة والعتبات المقدسة الشيعية تدار بمؤسسة دينية خاصة لا تتبع الحكومة أو المحكمة الشرعية من ناحية الادارة والمراقبة[34]، وبذلك وجدوا ان هناك اختلافاً كبيراً بين ادارة الأماكن الشيعية والأماكن السنية، مدركين في ذات الوقت أن المبالغ المخصصة من واردات الأوقاف كان يدفع جزءاً منها لرجال الدين العاملين في الجوامع من الطائفة السنية، في حين يخصص الجزء الآخر لإدامة الجوامع ودفع الرواتب لموظفي دائرة الوقف، أما الجزء المتبقي فيرسل الى العاصمة اسطنبول، وعليه قررت بريطانيا بعد ان فهمت طبيعة الأوقاف في العهد العثماني أن تسلم أئمة جميع المساجد السنية مرتباتهم كاملة اعتباراً من شهر كانون الثاني1915م، إذ كانت تهدف من وراء إعطاء الرواتب لرجال الدين، كسبهم الى جانب بريطانيا في ظل دعوات الجهاد المتصاعدة آبان حربهم على العراق، كما ارادت بريطانيا أن تؤكد بأن دائرة الأوقاف لم تضمحل بذهاب العثمانيين، ولن تصبح سيئة السمعة في ظل الحكم الجديد (البريطاني) [35].

بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في 25 تشرين الأول عام 1920م من ثمان وزارات وهي: الدفاع والداخلية والمالية والعدلية والنافعة (الاشغال والموصلات) والتجارة و(المعارف والصحة) في وزارة واحدة, وأخيراً وزارة الأوقاف التي ضمت العديد من الأقسام والدوائر، إذ تألفت من مكتب الوزير الخاص ومديرية الأوقاف العامة ومجلس الأوقاف العلمي[36]، وأهتمت جميع الوزارات العراقية التي تلت الحكومة العراقية المؤقتة بوزارة الأوقاف التي عدت دائرة رسمية من حيث القوانين وأنظمة المصالح

---

(4) المصدر نفسه، ص 48؛ للمزيد من التفصيل حول موضوع الاوقاف في زمن الدولة العثمانية ينظر: ثامر فيصل عبد الرضا المسعودي، وزارة الأوقاف العراقية دراسة في الهيكل التنظيمي والقانوني1921– 1929، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، 2014، ص ص 14–34.

(32) ثامر فيصل عبد الرضا المسعودي، المصدر السابق، ص14–16.

(33) وميض جمال عمر نظمي، ثورة 1920 الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، بيروت، 1984، ص 50؛ عماد الجواهري، الاطار القانوني والسياسي لتسوية حقوق الاراضي واصلاح نظام الملكية الزراعية في العراق1932م–1958، بغداد، 2009، ص ص11–12.

(34) ثامر فيصل عبد الرضا المسعودي، المصدر السابق، ص ص 41–42.

(35) المصدر نفسه، ص 42.

(36) فيليب ويلارد أيرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط ، دار الكشاف للنشر، بيروت، 1949، ص229–230.

والدوائر الحكومية المنطبقة عليها تماماً، كما تكون ماليتها وميزانيتها مندمجة بالميزانية العامة للدولة، ومؤسسة أهلية من حيث لها ميزانيتها الخاصة وأملاكها المستقلة وهي في كثير من الحالات تستقل في شؤون موظفيها ومستخدميها فلا تتبع ما هو متبع في أمور موظفي ومستخدمي الدولة, كما هو الحال في موظفي المساجد والجوامع والمدارس الدينية ولكنها تتبع في بيع أموالها وإيجار أملاكها الطريقة المتبعة في المالية فتؤجر وتبيع بواسطة مجلس الإدارة والمزايدة العلنية[37].

الغيت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003م، التي كانت مسؤولة عن جميع دور العبادة والأوقاف ثم أصبحت مسؤولة الآن عن أوقاف ومساجد أهل المذهبين (السنة والشيعة) فقط، وتوزيع مهامها على دواوين الأوقاف والطوائف المختصة، وشرع قانون تأسيس ديوان الأوقاف والشؤون الإسلامية من أجل تنظيم الأوقاف الإسلامية وشؤونها وتم تحديد مهامه وتقسيماته وتشكيلاته بناء على ما أقره مجلس النواب وصادق عليه مجلس الرئاسة واستناداً إلى قرار مجلس الحكم رقم (68) المؤرخ في 22 تشرين الأول 2003م، فصدر القانون الذي ينص على تأسيس ديوان يُعنى بأوقاف أهل الشيعة وشؤونها الإسلامية يسمى ديوان الوقف الشيعي، وديوان أخر يعنى بأوقاف أهل السنة وشؤونه الإسلامية يسمى ديوان الوقف السني مرتبطا بمجلس الوزراء ويتمتعا بالشخصية المعنوية ويمثلهما رئيس أو من يخوله من النائب[38].

وفيما يخص محافظة المثنى موضوع الدراسة، فقد تأسس ديوان الوقف الشيعي في المحافظة عام2004م، الذي يتولى مهام الاشراف وتنظيم إدارة الاوقاف الشيعية في المحافظة في ظل الصعوبات التي تواجهه من قبل اهالي وعشائر المحافظة، وقد أتضح ذلك جلياً في المقابلات البحثية التي اجرتها الباحثة مع مدير دائرة مديرية الوقف الشيعي في المحافظة، إذ تبين من خلال الوثائق الرسمية لديوان الوقف، أن بعض الاوقاف الدينية في المحافظة تابعة بملكيتها الى ديوان الوقف الشيعي، والبعض الاخر مازالت ملكيته بيد الاهالي ويتولى الديوان الاشراف عليها بتعين المتولي. وفيما يلي خارطة توضيحية للاوقاف الدينية الشيعية في المحافظة: ـ

1ـ مقام الامام المهدي (عج) في السماوة[39]، وتبلغ مساحته (4000م2)، غير مسجل بأسم ديوان الوقف الشيعي، وفيما يخص ملكيته الوقفية القانونية، فقد أقدمت مديرية الوقف الشيعي في المثنى على التنسيق والتباحث المتعاون مع مع المواطن **(بحر حسن جابر)** لغرض التنازل عن ملكية الارض المنشئ عليها المقام، الا ان محاولة ديوان الوقف باءت بالفشل وتلاشت الفكرة بإعتراض بقية الورثة بتسجيل المقام بأسم الديوان، علماً بأن عائدية الارض تابعة لوزارة المالية مع وجود حق التصرف[40].

2- مقام الخضر(عليه السلام)[41]، يقع في قضاء الخضر في ناحية الصوب الكبير، تبلغ مساحته (1400م2)، غير مسجل بأسم ديوان الوقف الشيعي، ولذلك شرع ديوان الوقف الشيعي بعملية التقصي والبحث عن أوليات المقام وعائدية ملكية الارض،

([37]) ثامر فيصل عبد الرضا المسعودي، المصدر السابق، ص 51.

([38]) شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) ينظر الموقع الالكتروني: http://sunniaffairs.gov.iq/ar.

([39]) تشير رواية اهالي المنطقة المحاذية لأحد تفرعات نهر الفرات والذي يسمى شط العطشان، الى أن وجود هذا المقام يعود الى رؤية الامام المهدي (عج) خارجاً من الشط المذكور من قبل أحد الاشخاص الصالحين في المنطقة. ينظر: عماد عطية عبد الجبار، مدير ملاحظية الوقف السني في محافظة المثنى، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 2015/8/5م.

([40]) وثائق مديرية الوقف الشيعي في المثنى(و.ق.ش)، وثيقة م/ حسن ضايف صالح، قائمة المراقد والاراضي الموقوفة عليها بأسم ديوان الوقف الشيعي، مديرية الوقف الشيعي في المثنى، المؤرخة في 2015/8/3م، ص1.

([41]) يرجع أصل تسمية ناحية الخضر إلى الفعل الثلاثي خَضِرَ. خضرا أي صار اخضر أي بلون ورق الشجر المعهود، ويرجح تسمية المنطقة بهذا الاسم نسبة إلى مزار قائم فيها وقد تعددت تلك المزارات في بلاد وادي الرافدين وارتبطت اسماء اماكن كثيرة بذلك المزار الذي يعود إلى الخضر الذي حظي بالتقديس عند المسلمين والمسيحيين والخضر (ع) اسمه: بليا بن ملكان وإنما سمي خضرا لأنه إذا صلى في مكان اخضر ما حوله ، وذكرت قصة ذلك العبد الصالح في القران الكريم في قوله تعالى: ((**فَوَجَدا عَبْداً مِنْ عِبادِنا آتَيْناهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنا وَ عَلَّمْناهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً**)). للمزيد من التفصيل ينظر: علي ابراهيم محمد الظفيري، المصدر السابق، ص 12.

وتوصل الى نتيجة مفادها أن مقام الخضر لم يسجل في السجلات الدائمية في ملاحظية التسجيل العقاري في الخضر، كما سعت مديرية الوقف الشيعي بمحاولة تسجيل المقام من خلال التعاون بين الشعبة القانونية والموقوفة مع ملاحظية التسجيل العقاري في الخضر، ولكن فشلت تلك المساعي بسبب إعتراض محكمة الخضر لعدم حيازة الوقف لمدة لا تقل عن خمسة عشر سنة. ومازال حتى اليوم جماعات من الاهالي يطلق عليهم أسم (الكوام) يتولون الاشراف عليه[42].

3- مرقد السيد أبراهيم بن الحسن(عليه السلام)، ويلقب بـ(أحمر العينين) في قضاء الرميثة، تبلغ مساحته (632,900م2)، غير مسجل بأسم ديوان الوقف الشيعي، ومن خلال عملية البحث والتمحيص عن ملكيته، تم لديوان الوقف الشيعي مفاتحة مكتب السيد الوكيل للشؤون الادارية والمالية (**الشيخ سامي المسعودي**)، وبعد التباحث مع ملاحظة التسجيل العقاري بطلب الموافقة بتخصيص القطعة من قبل مديرية التسجيل العقاري العامة، وبموجب كتاب ديوان الوقف الشيعي في محافظة المثنى المرقم (271) في27 كانون الثاني 2013م، علماً أنه تم مفاتحة الدائرة المعنية من قبل مكتب السيد الوكيل بموجب كتابهم المرقم (2041) في 26 كانون الاول 2013م، ولكن لم ترد إجابة لمديرية الوقف حتى زمن الدراسة وبقيت القضية معلقة وقابلة للنقاش[43].

4- مرقد السيد جبار(عليه السلام)، يقع في قضاء السماوة قرية سيد جبار، تبلغ مساحته (1650م2)، غير مسجل بأسم ديوان الوقف الشيعي، وقد عمل الاخير على إستحصال نسخة من صورة القيد وخارطة عقار الارض المشيد عليها مرقد السيد، ومفاتحة مديرية بلدية السماوة بتخصص القطعة لصالح ديوان الوقف الشيعي بموجب كتابه المرقم (4039) في 2 آيار 2013م، ولكن لم ترد الاجابة حتى زمن الدراسة[44]، علماً أن ملكية الارض الكلية تعود الى السادة آل طفار في مدينة السماوة[45] بموجب صورة القيد المرقمة (176/19) في تشرين الاول 1992م، وتبلغ مساحة القطعة المرقمة (1/89)، مقاطعة 6 أبو حمار حوالي(151،140 دونم)، اما جنسها زراعية مملوكة للدولة، إذ تم تعويضهم بقرابة (3دونمات أي ما يقارب 36 قطعة)، وتم أطفاء الباقي وتحويل ملكيته للدولة، وبقيت مسألة ملكية أرض المقام مثار جدل ونقاش[46]، كما شابه وضع هذا المرقد من حيث تبعية ملكيته، مرقد السيد الخضيري(عليه السلام) في منطقة أبو محار في مدينة السماوة الى اسرة آل شاهر آل عبود من عشيرة الغزي، التي ارتبطت بعلاقة مصاهرة مع السيد طفار، وهذا ما ترتب عليه أن يكون لهم نصيب من أرض مرقد السيد الخضيري

([42]) (و.ق.ش)، حسن ضايف صالح، قائمة المراقد والاراضي الموقوفة عليها بأسم ديوان الوقف الشيعي، المصدر السابق، ص1؛ مشير سالم ساجت الجياشي(مدير مديرية الوقف الشيعي في المثنى)، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 3 آب 2015م.

([43]) المصدر نفسه، ص1؛ حسن ضايف صالح (مسؤول شعبة المؤسسات في مديرية الوقف الشيعي في المثنى)، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 3 آب 2015م.

([44]) (و.ق.ش)، حسن ضايف صالح، قائمة المراقد والاراضي الموقوفة عليها بأسم ديوان الوقف الشيعي، المصدر السابق، ص1؛ حسن ضايف صالح، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 3 آب 2015م.

([45]) طفار: طفار بن السيد حسين بن علي: ولد في مدينة السماوة عام 1845م، في قرية الصياغ في الجانب الايسر من نهر الفرات في اراضي ام الطفر، وبهذا سمي بهذا الاسم نسبة الى الارض التي ولد فيها، تزعم الجانب الشرقي من مدينة السماوة وكان له دور في الكثير من الاحداث الداخلية التي شهدتها المدينة. للمزيد من التفصيل ينظر: علي ابراهيم محمد الظفيري، المصدر السابق، ص32.

([46]) (و.ق.ط)، وثيقة م/ صورة قيد مديرية التسجيل العقاري في المثنى، رقم الجلد (176)، العدد (19)، المؤرخ في تشرين الاول 1992 المنقول من رقم الجلد (169)، العدد(46)، المؤرخ في نيسان 1992م، ص1.؛ الحاجة مريم حسن طفار بن جعفر بن الحسين...منصور الجد الاعلى للسادة آل طفار في السماوة (حفيدة السيد طفار)، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 10 آب 2015م؛ للمزيد من التفصيل حول شجرة السادة آل طفار ينظر: تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، ترجمة: عبد الجليل الطاهر، مكتبة الحضارات، بيروت، د.ت، ص 141.

في منطقة أبو محار، البالغة مساحتها الكلية (191,500 دونم)، المسجلة بصورة القيد ذات العدد (12) آب 1997م، وبرقم (6/65)، وبصنف مملوكة للدولة[47].

5- مرقد السيد أحمد الهماش (عليه السلام): يقع في قضاء الرميثة، غير مسجلة بأسم ديوان الوقف الشيعي، وتنطبق حالة ملكية أرضه على مرقد السيد محمد بن الحنفية في السماوة / ناحية السوير، غير مسجلة بأسم ديوان الوقف الشيعي[48].

6- مرقد السيد علي الصغير (المجيهيل)(عليه السلام)، يقع في قضاء الخضر، تبلغ مساحته(4800م2)، مسجل بأسم ديوان الوقف الشيعي في محافظة المثنى[49].

7- مرقد السيد محمد بن موسى بن جعفر الكاظم(عليه السلام)، يقع في قضاء الرميثة / ناحية النجمي، تبلغ مساحته(125,200م2)، مسجل بأسم ديوان الوقف الشيعي[50].

8- مرقد السيدة مريم بنت عمران(عليه السلام)، يقع في قضاء الرميثة/ ناحية النجمي، تبلغ مساحته(695,700م2) غير مسجل بأسم ديوان الوقف الشيعي، علماً أن عائدية الارض تابعة لوزارة المالية مع وجود حق التصرف للمواطنين أصحاب العقد[51].

وفيما يخص وضعية أراضي اوقاف المساجد والحسينات والمؤسسات المسجلة في ديوان الوقف الشيعي في محافظة المثنى، والمتضمن صور القيد الخاصة بها تفاصيلها الدقيقة، كما هو مبين في الجدول ادناه:

جدول رقم (1) سجل المساجد والحسينيات (المسجلة) في محافظة المثنى[52]

ت	أسم المسجد أو الحسينية	رقم القطعة	رقم المقاطعة	أسم المتولي
1	حسينية الحاج حسون مجلي	3/242	م 5 السماوة / القشلة	/
2	حسينية الامام علي (ع)	1808/10	السماوة / الحي العسكري	الشيخ عبد الله شنون الشمري
3	حسينية السيدة زينب (ع)	104	م 113السماوة / البساتين الشرقية	علية حسين مروح
4	مدرسة وحسينية ابا الفضل العباس(ع)	903/58	م37 السماوة / السوير	علي محمد مهدي السماوي

([47])(و.ق.ط)، وثيقة م/ صورة قيد مديرية التسجيل العقاري في المثنى، رقم الجلد (24)، العدد(12)، المؤرخ في آب 1997م، ص1 ؛ الحاجة مريم حسن طفار، مقابلة مع الباحثة بتاريخ 10 آب 2015م.

([48])(و.ق.ش)، حسن ضايف صالح، قائمة المراقد والاراضي الموقوفة عليها بأسم ديوان الوقف الشيعي، المصدر السابق، ص1؛ مشير سالم ساجت الجياشي، مقابلة مع الباحثة بتاريخ 3 آب 2015م.

([49]) المصدر نفسه؛ حسن ضايف صالح، مقابلة مع الباحثة بتاريخ 3 آب 2015م.

([50]) المصدر نفسه؛ مشير سالم ساجت الجياشي، مقابلة مع الباحثة بتاريخ 2015/8/3.

([51]) المصدر نفسه، ص1.

([52]) الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على: (و.ق.ش)، حسن ضايف صالح، قائمة المراقد والاراضي الموقوفة عليها بأسم ديوان الوقف الشيعي، المصدر السابق، ص1-5؛ حسن ضايف صالح، سجل المساجد والحسينيات المسجلة في ديوان الوقف الشيعي في محافظة المثنى، بتاريخ 2015/8/3م، ص1-6؛ بيانات مديرية الوقف الشيعي في محافظة المثنى صور قيد أراضي المساجد والحسينات المشار اليها في الجدول نشير الى نماذج منها ولدى الباحثة نسخها، ومنها: (و.ق.ش)، نموذج م/ صورة القيد ذات العدد (89)، المؤرخ في نيسان2010م، رقم الجلد (450)، رقم القطعة(57)، رقم المقاطعة (113) المثنى / السماوة، زراعية مملوكة للدولة، ص1؛ المصدر نفسه، نموذج م/ صورة القيد ذات العدد (188)، المؤرخ في تشرين الثاني2010م، رقم الجلد (133)، رقم القطعة (177)، رقم المقاطعة(9)المثنى/ الرميثة، زراعية مملوكة للدولة، ص1؛ المصدر نفسه، نموذج م/ صورة القيد ذات العدد (20)، المؤرخ في تشرين الثاني2006م، رقم الجلد (400) المثنى/ الخضر، جنس العقار تسلسل (1087) عرصة / ملك صرف لديوان الوقف الشيعي، ص1؛ مشير سالم ساجت الجياشي، مقابلة مع الباحثة بتاريخ 3 آب 2015م؛ حسن ضايف صالح، مقابلة مع الباحثة بتاريخ 3 آب 2015م.

5	حسينية سيوف المهدي(عج)	9/113	م4 السماوة / البساتين الغربية	حمزة عطية ساهي سلام عباس حذاف
6	مسجد الرسول (ص واله)	238/112	م4 السماوة / المعلمين الاولى	كاظم حسين جوهر
7	حسينية خدمة الامام الحسين(ع)	142/2	م7 السماوة / البساتين الشرقية	عبد الستار نعيم مهدي
8	حسينية غريب طوس(ع)	709/11	م5 السماوة / المعلمين الثاني	عبد الحسن مطشر
9	حسينية الامام الحسن العسكري(ع)	32	م17 السماوة / قرية ال عطشان	وناس عجمي جبار
10	حسينية الامام الصادق (ع)	½	م37 السماوة / السوير	محسم أسيود كطان
11	حسينية الامام زين العابدين(ع)	159/14	م4 السماوة / الغربي	مهدي كماز كريم
12	مسجد السجاد(ع)	336/4	م6 السماوة / محطة تعبئة الغاز	وحيد حسين علي
13	حسينية قمر بني هاشم(ع)	1025/82	م5 السماوة / العسكري	شكرية حمود علي
14	حسينية الامام الكاظم (ع)	1252/47	م11 السماوة / الجربوعية الاولى	طارش هلال جبر
15	حسينية ال البيت(ع)	181	م17 السماوة / قرية الطويل الشاكية	عطية ساجت منادي
16	حسينية الزهراء (ع)	333/56	م19 السماوة / ام العصافير	عبد الخضر طعيمة راضي
17	حسينية الامام المهدي (ع)	1000/82	م5 السماوة / الصدر	عباس علي حمود
18	مسجد السيد محمد باقر الصدر(قدس)	41	م6 السماوة قرية السيد هادي	سامي حبيني علاج
19	حسينية شهداء الطف (ع)	731/13	م4 السماوة / البساتين الغربية	حسنين فاضل عباس/ ضياء جبار عباس
20	مسجد الحي الجمهوري(ع)	732/1	م5 السماوة / الجمهوري	الشيخ محمد علي محسن
21	مسجد وحسينية السيد محمد باقر الصدر (قدس)	221	م80 السماوة / أبو عواني	نعيم عبد الحسين جبار
22	مسجد وحسينية الزهراء (ع)	78/91	م6 السماوة / 7- نيسان	/
23	حسينية الامام الحسين(ع)	1143/15	م23 السماوة / الحسين	محمد علي محسن
24	حسينية الامام المهدي (عج)	1/41	م 5 السماوة / المهدي	نومان حميدي عاشور
25	مسجد وحسينية الطف	5/54	م5 السماوة / سيد لطف	علاء فيصل علي
26	حسينية الامامين العسكريين (ع)	45	م39 السماوة / العميه	خليل ليلو جولان
27	مسجد الامام موسى الكاظم (ع)	1166/7	م5 السماوة / الحكم	هاشم عباس يونس
28	مسجد وحسينية الامام الحسين (ع)	311/21	م5 السماوة / النفط	كريم فيصل مسعد
30	مسجد وحسينية الامام موسى الكاظم(ع)	134/7	م17 السماوة / الشراكية الشرقية	حمود فهد دحل
31	حسينية الهدى	44	م17 السماوة / الشراكية الشرقية	/
32	جامع أم البنين (ع)	195/2	م5 السماوة / الذجرية	سعد حميدي عبد الله المرد

33	حسينية السيدة رقية (ع)	4	م46 السماوة / السوير	خماط جبار مشعل
34	حسينية عبد الله الرضيع (ع)	174/10	م5 السماوة / العسكري	حيدر زغير مزعل
35	مسجد الامام الحسن (ع)	4346/47	م11/ السماوة / الجربوعية	ستار فيصل ال حافظ
36	حسينية قمر بني هاشم (ع)	39	م 36 / السماوة	محمد عبيد كطمير
37	حسينية سفينة النجاة	2173/82	م16 / السماوة	هاشم شاكر محمود
38	مؤسسة الامل الخيرية	713/11	م5 / السماوة / الحسين	علي الميالي
39	جامعة الصدر الدينية	1858/1	م42 / السماوة / المصولبة	كاظم عيدان
40	حسينية الامام السجاد (ع)	21	م56 / السماوة	خضير صالح محمد
41	حسينية سيد حميد الياسري	103/2	م25 / السماوة	راتب فيصل منصور
42	جامع الرحمان	337/6	م5 / السماوة	عبد الهادي فيصل
43	حسينية الامام السجاد (ع)	358/91	م6 / السماوة	عباس هندي شامي
44	حسينية المصطفى (ص واله)	1313/56	م19 / السماوة	كاظم جياد حسون
45	حسينية شهداء العقيدة	14	م91/ السماوة	حيذور خنصير ذعذاع
46	حسينية شهداء الطف (ع)	33/2	م107 / السماوة / ال غانم	نجم مجهول حمادي
47	جامع الامام علي (ع)	29	42	فاضل عبد الله جبار
48	حسينية الامام علي الكرار (ع)	2/16	م111 / السماوة / الصفران	طعمه مسير محمد
49	جامع معمل الاسمنت	28/9	م6 / السماوة / ابو محار	مدير معمل الاسمنت
50	جامع المعهد التقني	/	السماوة / المعهد التقني	/
51	حسينية الامام الهادي (ع)	317	م 72 السماوة	مطشر محمود ساجت
52	حسينية امام المتقين(ع)	28	م10 الرميثة	بلاسم سالم عناد
53	حسينية امام المتقين (ع)	93	م30 الرميثة / الصويحية	عبد الاله مهدي جابر
54	حسينية الامام الرضا (ع)	2	م1 الرميثة / الخزاعل	عزيز شعلان حسن
55	حسينية آل البيت (ع)	2/248	الرميثة / الشامية	بلبل عبد اسماعيل
56	جامع الامام الحسن (ع)	48	م5 الرميثة / البو حجر	لايذ محمد عبود
57	مسجد وحسينية الولاية	49	م78 الرميثة / الدويزية	عبد السادة سوادي حسن
58	مسجد مسلم بن عقيل (ع)	16	م40 الرميثة / قرية آل سيد سلطان	/
59	جامع الرسول (ص واله)	163/71	م 30 الرميثة / حي المعلمين	
60	حسينية الامام موسى الكاظم (ع)	1087	الخضر/ الصوب الكبير	عباس رياض صخر جبار عباس رياض
61	مسجد الحاجة حكمة	8	م2 الخضر/ قرية الزوية	ناصر حسين سعد
62	حسينية الحسين الشهيد (ع)	32	م9 الخضر / ابو ملح	وادي مسلم جبار
63	حسينية الرسول الاعظم (ص واله)	2/1077	م2 الخضر	أسعد ناصر عطية الغزي

64	مسجد الامام الحسن (ع)	6/70	م8 الخضر / الجزيرة	جابر صالح مذبوب
65	مسجد وحسينية قضاء الخضر (ع)	1/1077	الخضر	أسعد ناصر عطية الغزي
66	حسينية الامام الصادق (ع)	2/11	الخضر/ ابو ملح	محمود كريم محمد
67	جامع الحسن الزكي (ع)	32	م10 الهلال/ العريدة/ قرية الصكالوه	مشعان علوان حسن البو عبد
68	حسينية الامام المنتظر (عج)	85	م63 الهلال / البو حربي	سوادي غضب كسار
69	حسينية الامام علي بن موسى الرضاع	58	م9 المجد	عيسى شنيج عاشور
70	حسينية الامام الهادي(ع)	177	م9 المجد/ قرية الحميدي	حسن هادي شاكر
71	حسينية علي الاكبر(ع)	56	م86 المجد / ام العكف	كماز عكل هنيدي
72	حسينية الامام موسى الكاظم(ع)	5/34	م59 المجد / الخضيري	حميد عبد الرضا مهدي
73	حسينية الزهراء(ع)	57	م113 الوركاء/ ال عبس	عاجل محمد مروح
74	حسينية الكوثر (ع)	28	م76 الوركاء/ قرية الجرعة	محسن عبد حسن
75	حسينية فاطمة الزهراء (ع)	198	م71 الوركاء/ ال سميح	محمود عبد الحسن
76	حسينية أهل الخير	5	م112 الوركاء / المركال/ ال عبس	علي محسن عطيوي
77	حسينية أئمة البقيع (ع)	1/1333	م66 الوركاء / الشهداء	جاسم علوان شمخي
78	حسينية الامام علي (ع)	65	م46 الوركاء / قرية سيد علي	سلمان راجوج مطلب
79	مسجد المصطفى (ص واله)	1/149 1/151	م66 الوركاء / المركز	مطشر عبد جاسم
80	حسينية الغدير	178	م38 الوركاء / السوالم	نعيمه حمزة محمد
81	مسجد الامام الهادي (ع)	5/82	م66 الوركاء / المركز	مهدي محسن أبو طبيخ
82	مسجد وحسينية أم البنين (ع)	55	م68 الوركاء/ المشرعة	ناظم جياد دلي
83	مسجد وحسينية الامام موسى الكاظم(ع)	146/1	م103 الوركاء	عادل كاظم مروح
84	حسينية الزهراء (ع)	38	م73 الوركاء / ابو شوشي	لفته واجد اسماعيل
85	حسينية أهل البيت (ع)	318	م14/ السلمان	/

أتضح من خلال الجدول أعلاه أن الاراضي والاملاك الموقوفة التابعة لديوان الوقف الشيعي في محافظة المثنى متنوعة ومتعددة الاصناف، فأما أن تكون زراعية أو عرصة أو بستان أو أراضي ذات موقع استراتيجي مهم داخل المدينة ملك صرف لديوان الوقف الشيعي في محافظة المثنى، أمثال القطعتي المرقمة(5/1،50/53، مقاطعة 4)، مساحتها(500م250،2م2) الواقعة في منطقة بساتين السماوة الغربية، والمعدة مستقبلاً لأنشاء مجمع طبي أهلي، لاسيما وان المحافظة بحاجة ماسة لمثل هذه

المشاريع[53]، او تكون ملكيتها بيد الاهالي ويتم من خلال باب الوقف التبرع بها لعمل الخير، ولكن لصعوبة الاجراءات الحكومية بتحويل ملكيتها من الاهالي الى الديوان، تبقى مسجلة أدارياً بيد الاهالي، وعملياً تابع ادارتها الى ديوان الوقف الشيعي في محافظة المثنى، وعلى سبيل المثال حسينية السبطين الواقعة في السماوة / القشلة، التابع ملكيتها الى سادة آل طفار، بموجب صورة القيد للقطعة المرقمة (1/90)، رقم المقاطعة (6 ابو محار)، جنسها بستان مملوكة للدولة، وتبلغ مساحتها الكلية (44,22 دونم)، مسجلة أدارياً بأسم ورثة سادة آل طفار، ولكن تم التبرع فيها الى ديوان الوقف الشيعي[54]، اما بخصوص الاراضي الوقفية الزراعية فنشير الى أربع قطع زراعية تابعة لديوان الوقف الشيعي في قضاء الرميثة– ناحية النجمي وهي القطعة المرقمة(6 مقاطعة 15)، مساحتها(6 دونم) في منطقة الغشيم[55]، والقطعتي المرقمة(23 ،32، مقاطعة13)، مساحتها(37 دونم)(57 دونم) في منطقة الهدام الشمالي[56]، القطعة المرقمة(11 مقاطعة 48)، مساحتها(50 دونم) في منطقة النجمي، ومازالت حتى زمن الدراسة مستغلة بصورة غير صحيحة، ويقترح ديوان الوقف الشيعي إستغلالها في أنشاء مشاريع إستثمارية مهمة تخدم إقتصاد المحافظة وتزيد من التنمية الاقتصادية لإهالي المحافظة ولكن دون جدوى[57].

المحور الثالث: الاوقاف السنية في محافظة المثنى وقضية الاراضي المتنازع عليها:

من خلال القراءة التاريخية في الهيكل التنظيمي للأوقاف السنية المقتصرة على الجوامع في محافظة المثنى، اشتملت على جامع السماوة الكبير في القشلة المشيد عام 1990م، وجامع النور في السماوة منطقة (أم العصافير) المشيد عامي(1992–1993م)[58]، وجامع شهداء الجسر في مدينة السماوة المشيد عامي(1994–1995م)[59]، وجامع الرحمان في قضاء الخضر

([53]) (و.ق.ش)، وثيقة م/ صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(113) نيسان2013، رقم الجلد(501)؛ مشير سالم ساجت الجياشي، مقابلة مع الباحثة بتاريخ 3 آب 2015م.

([54])(و.ق.ش)، وثيقة م/ صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، رقم الجلد (387)، العدد(5)، المؤرخ في تشرين الثاني 2007، ص1؛ (و.ق.ط)، وثيقة م/ صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، رقم الجلد(460)، العدد(12)، المؤرخ في آيلول 2010، ص1؛ الحاجة مريم حسن طفار، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 110 آب 2015م.

([55])(و.ق.ش)، وثيقة م/ صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى ، رقم الجلد(56) ملك صرف الى مديرية الاوقاف العامة، ، العدد(13)، المؤرخ في تموز 1990، ص1؛ مشير سالم ساجت الجياشي، مقابلة مع الباحثة بتاريخ 3 آب 2015م.

([56])(و.ق.ش)، وثيقة م/ صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، رقم الجلد(56) ملك صرف الى مديرية الاوقاف العامة، العدد(18) ، المؤرخ في تموز 1990؛ مشير سالم ساجت الجياشي، مقابلة مع الباحثة بتاريخ 3 آب 2015م.

([57]) المصدر نفسه.

([58])عماد عطية عبد الجبار، مدير ملاحظية الوقف السني في محافظة المثنى، مقابلة مع الباحثة بتاريخ 5 آب 2015م

([59]) المصدر نفسه، (و.ق.س)، وثيقة م/ صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، رقم الجلد(265) المثنى / السماوة،، رقم القطعة (712/13)، رقم المقاطعة(4) بستان / السماوة الغربية، المساحة (14,75,57 أولك)، جنس العقار عرصة / وقف خيري مضبوطاً لوزارة الاوقاف والشؤون الدينية، العدد(8)، المؤرخ في كانون الاول 1996، ص1.

عند منطقة آلبو ريشة[60]، وجامع السلمان في قضاء السلمان/ السماوة المشيد عام1991م[61]،وجامع الانصار في ناحية بصية[62]، أضف الى ذلك جامع ذو النورين قيد الانشاء في قرية الحمار قرب الخط السريع ناصرية– سماوة[63].

قضية الاراضي الوقفية المتنازع عليها بين الوقفين الشيعي والسني

لابد من الالتفات الى قضية هامة من الناحية التاريخية، وهي قضية أراضي الاوقاف المتنازع عليها بين الوقفين (السني والشيعي) في محافظة المثنى، كون أن جميع الاوقاف السالفة الذكر كانت تسجل بأسم وزارة الاوقاف والشؤون الدينية قبل عام 2003م، ولكن بموجب ما بيناه فيما تقدم، وفي أعقاب حدوث التغيرات الادارية التي طرأت على نظام الدولة العراقية بعد عام 2003م وما تبع ذلك عن الوزارة المنحلة ديوان الوقف الشيعي وديوان الوقف السني، ظهرت هنا قضية النزاع حول ملكية بعض الاوقاف وتبعيتها في محافظة المثنى.

ولتسليط الضوء عليها، ناقشت الدراسة مع مدير ملاحظية الوقف السني في محافظة المثنى الاستاذ **(عماد عطية عبد الجبار)** تداعيات قضية الاراضي الموقوفة المتنازعة عليها بين الوقفين، وتبين من خلال جملة من الوثائق التي أظهرها للباحثة انه ما زالت حتى وقت الدراسة، وجود مجموعة من الاراضي المتنازع عليها، والتي لم تجدي كل المحاولات لحلها[64]، وفيما يلي توضيح لتلك الاراضي في محافظة المثنى:

1- جامع الامام علي(عليه السلام) في مدينة السماوة/ منطقة حي العسكري، تبلغ مساحته(11أولك)، جنس العقار عرصة ملك صرف لوزارة الاوقاف والشؤون الدينية، رقم القطعة (1808/10)، رقم المقاطعة(5) ام التلول والجلاجة[65].

2- جامع العشرة المبشرين بالجنة في مدينة السماوة / منطقة حي السكك (سبعة نيسان)، تبلغ مساحته(9,24,25أولك)، جنس العقار عرصة ملك صرف لوزارة الاوقاف والشؤون الدينية، رقم القطعة (358/91)، رقم المقاطعة (6) ابو محار، والمشار اليها بأسم حسينية الامام السجاد(عليه السلام) في الجدول رقم (1)، وحسبما رواه مدير ملاحظية الوقف السني في محافظة المثنى، الى أن محور قضية هذه الارض تعود الى تبرع أحد أهالي السنة في السماوة المدعو(**ميمون محمد الكبيسي)** بهذه الارض ليتم تشيد الجامع المذكور عليها، الا أنه بعد عام 2003م تم بناء عليها حسينية الامام السجاد (عليه السلام) [66].

3- قضية جامع القادسية المراد تشيده في زمن النظام البعثي البائد في منطقة سوق سفان/ السماوة، تبلغ مساحته(5,12,35أولك)، جنس العقار قطعة أرض ملك صرف لوزارة الاوقاف والشؤون الدينية/ وقف صحيح مضبوط، رقم

([60]) عماد عطية عبد الجبار، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 5 آب 2015م.

([61])(و.ق.س)، وثيقة م/ صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، رقم الجلد(200) المثنى / السلمان، تسلسل العقار (314)، مساحة (11,6,25 أولك)، جنس العقار مسجد / وقف خيري مضبوطاً لوزارة الاوقاف والشؤون الدينية، العدد(6)، المؤرخ في تشرين الثاني 1993، ص1.

([62]) (و.ق.س)، وثيقة م/ صورة صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، رقم الجلد(284) المثنى / قضاء السلمان/ ناحية بصية، تسلسل العقار (314)، مساحة (6,72 أولك)، جنس العقار جامع / وقف خيري مضبوطاً / ملك صرف لوزارة الاوقاف والشؤون الدينية، ، العدد(62)، المؤرخ في آذار 1999، ص1.

([63])عماد عطية عبد الجبار، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 5 آب 2015م.

([64]) عماد عطية عبد الجبار، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 5 آب 2015م.

([65])(و.ق.س)، وثيقة م/ صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، رقم الجلد(253) المثنى/ السماوة، العدد(41)، المؤرخ في كانون الاول1995، ص1؛ عماد عطية عبد الجبار، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 5 آب 2015م.

([66])(و.ق.س)، وثيقة م/ صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، رقم الجلد(35) المثنى/ السماوة، ملك صرف لوزارة الاوقاف والشؤون الدينية مخصصة لإنشاء جامع عليها من قبل المتبرع ميمون محمد الكبيسي، العدد(18)، المؤرخ في آذار 2002، ص1.

القطعة (80/3)، رقم المقاطعة (5) أم التلال والجلاجه[67]، ولكن بسبب ظروف الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 م تعرقل مشروع بناء الجامع، وفيما بعد تم تحويل ملكية الارض الى ديوان الوقف الشيعي في محافظة المثنى، لأنشاء مجمع تجاري بثلاث طوابق يكون صرحاً حضارياً للمحافظة في المستقبل القريب بموجب صورة قيد تثبت عائديته للوقف الشيعي، أما بالنسبة لموقف ملاحظية الوقف السني فأنها تطالب بأجراء المناصفة في الارض كونها من اوقاف السلاطين[68].

4- مقبرة الخاتونة: تقع في مدينة السماوة /منطقة القشلة، خصص عقار (1/295) من قبل امرأة في زمن الدولة العثمانية تسمى خاتون، ولهذا سميت المقبرة بأسم (الخاتون) لكي تكون وقف صحيح خيري للمسلمين، وقد كانت تابعة ملكيتها الى وزارة المالية العراقية، ثم تحولت بعد ذلك الى مديرية الاوقاف العامة، بموجب صورة القيد ذات العدد (29) المؤرخ في آذار 1961م، وتبلغ مساحتها الكلية (5,18,53 دونم) [69]، الا ان في الوقت الحالي للدراسة أصبحت ضمن الاراضي المتنازع عليها بين ديواني الوقف السني والشيعي في المحافظة، ومديرية التربية العامة ومديرية الماء والمجاري في محافظة المثنى، إذ بموجب الخارطة التفصيلية للمقبرة يُلحظ الى انها قسمت بين الدوائر الانفة الذكر[70]، فالقسم الاول من الأرض والذي يشمل تسلسل العقار (3/295، 4/295، 6/5،295/295، 7/295، 8/295)، شُيد عليه **(المدرسة الاسلامية الاولى)**[71]، أما القسم الثاني والذي يشمل العقار (12/295، 13/295، 14/295) شُيد عليه **(المدرسة الاسلامية الثانية)**[72]، اما القسم الثالث ويشمل العقار (20/295، 21/295)، فقد شيد عليه **(مدرسة فلسطين للبنات)** التابعة لمديرية التربية العامة في محافظة المثنى، والتي بدورها تقوم بدفع مستحقات الايجار الى ديوان الوقف الشيعي في المحافظة كونها تعد مستأجرة للأرض منه[73]، أما القسم الرابع ويشمل العقار (15/295) فقد شيد عليه خزان ماء تجاوز، ولذلك حدث نزاع حول ملكيته بين مديرية الماء والمجاري وبين ديوان الوقف الشيعي في محافظة المثنى، إذ طالب الاخير بدفع مستحقات

([67])(و.ق.س)، وثيقة م/ صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، رقم الجلد(131) المثنى/ السماوة، ملك صرف لوزارة الاوقاف والشؤون الدينية، العدد(162)، المؤرخ في آب1989، ص1؛ عماد عطية عبد الجبار، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 5 آب 2015م.

([68])(و.ق.س)، وثيقة م/صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، رقم الجلد(491) المثنى/ السماوة، ملك صرف الى ديوان الوقف الشيعي، العدد(38)، المؤرخ في حزيران2012، ص1؛ المصدر نفسه، وثيقة م/ ضوابط لجنة العزل والتفكيك الصادرة من ديوان الوقف السني، المؤرخة في 26 ايار2008، ص1؛ عماد عطية عبد الجبار، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 5 آب 2015م.

([69])(و.ق.س)، وثيقة م/ صورة القيد تصريح مديرية الطابو العامة، عرصة (18) ملك مديرية الاوقاف العامة، العدد(29)، المؤرخ في آذار 1961، ص1؛ المصدر نفسه، وثيقة م/ صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، ملك مديرية الاوقاف العامة، العدد(36)، المؤرخ في آذار 1982، ص1؛ عماد عطية عبد الجبار، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 5 آب 2015م.

([70])(و.ق.س)، وثيقة م/ خارطة مقبرة الخاتون، المثنى/ السماوة / عقار 1/295/ القشلة / المقياس 1000/1، المعد من قبل الموظف(المساح ميثم حميد حسين)، ص1؛ عماد عطية عبد الجبار، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 5 آب 2015م.

([71])(و.ق.س)، وثيقة م/ صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، رقم الجلد(169)، العدد(45) ايار 1992، العدد(46) ايار 1992، العدد(47) ايار 1992، العدد(48) ايار 1992، العدد(49) ايار 1992، العدد(50) ايار 1992، المثنى/ السماوة، ملك صرف الى وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، ، ص1-6؛ عماد عطية عبد الجبار، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 5 آب 2015م.

([72])(و.ق.س)، وثيقة م/ صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، رقم الجلد(169)، العدد(54) ايار 1992، العدد(55) ايار 1992، العدد(56) ايار 1992، المثنى/ السماوة، ملك صرف الى وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، ص1-3؛ عماد عطية عبد الجبار، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 5 آب 2015م.

([73])(و.ق.س)، وثيقة م/ صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، رقم الجلد(169)، العدد(65) ايار 1992، العدد(66) ايار 1992، المثنى/ السماوة، ملك صرف الى وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، ص1-2؛ عماد عطية عبد الجبار، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 5 آب 2015م.

الايجار كونه يعد ضمن أراضيه الوقفية[74]، وبموجب صور القيد التي تم تزويد الدراسة بها من قبل مديرية الوقف الشيعي التي أثبتت عائدية أرض مقبرة الخاتونة له[75]، اما القسم الخامس فقد شمل العقار(17/295، 18/295، 19/295)، المشيد عليه **(كراج لوقوف السيارت)**، وتبلغ مساحته(1200م2)، وقد اقترحت مديرية الوقف الشيعي بإستغلاله لبناء عمارة سكينة نظراً لوقوعها في منطقة سكنية[76]، ولكن لم يتبقى منها الا مساحة قليلة خربة (مقبرة)، علماً أنها بإستشهاد وجهاء مدينة السماوة وتأييديهم وفي مقدمتهم الحاج (**صبري نجم عبد الله الدريج مؤذن جامع السماوة الكبير والمشرف على المقبرة والدفن فيها حتى توقفه عام (1976-1977م)**، بأنها كانت تمثل مقبرة لدفن موتى المسلمين من أهل السنة في محافظة المثنى ومنهم بيت الامامية، وبيت آل قدوري، وبيت الحاج صبري نجم عبد الله الدريج ، وبيت الدهان، بيت آل سعيد (الشمري)، وبيت الحاج عبد الرزاق عبد القادر العباسي، وبيت الملا علي مال البياتي[77].

بناءً على ما تقدم ونظراً للتنازع القائم بين الوقفين (السني والشيعي) حول ملكية هذه الارض، فقد بادر الوقفين الى حل النزاع، وبموجب تعليمات رئاسة ديوان الوقف السني في محافظة المثنى، تقرر تشكيل لجنة (**الفك والعزل)** الفرعية في محافظة المثنى بموجب الامر الاداري المرقم (3) في4 آذار 2012م، وقد اجتمعت اللجنة المذكورة من ملاحظية الوقف السني ومديرية الوقف الشيعي في المثنى، وتقرر بموجب اجتماعها الاول مخاطبة مديرية التسجيل العقاري في المثنى لغرض تزويد اللجان بإستشهاد مفصل للعقارات المتنازع عليها، الا أن اللجنة لم تتابع أعمالها وبقيت مسألة النزاع قائمة حتى زمن الدراسة[78].

([74])(و.ق.س)، وثيقة م/ صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، رقم الجلد(169) المثنى/ السماوة، ملك صرف الى وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، العدد(57) ايار 1992، ص1؛ عماد عطية عبد الجبار، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 5 آب 2015م.

([75])(و.ق.س)، وثيقة م/ صور القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(32) حزيران 2012، رقم الجلد(491) نقلاً عن الجلد (169)، تسلسل العقار (3/295)، العدد(46) حزيران 2012،ص1؛ المصدر نفسه، م/ تسلسل العقار (4/295)، العدد(33)حزيران 2012، ص1؛ المصدر نفسه، م/ تسلسل العقار(5/295)، العدد(31) حزيران2012، ص1؛ المصدر نفسه، م/ تسلسل العقار(6/295)، العدد(34) حزيران2012، ص1؛ المصدر نفسه، م/تسلسل العقار(7/295)، العدد(39) حزيران2012، ص1؛ المصدر نفسه، م/ تسلسل العقار(8/295)، العدد(45) حزيران2012،ص1؛ المصدر نفسه، م/ تسلسل العقار(10/295)، العدد(30) حزيران2012، ص1؛ المصدر نفسه، م/ تسلسل العقار(11/295)، العدد(37) حزيران2012، ص1؛ المصدر نفسه، م/ تسلسل العقار(12/295)، العدد(44) حزيران2012، ص1؛ المصدر نفسه، م/ تسلسل العقار(13/295)، العدد(43) حزيران2012، ص1؛ المصدر نفسه، م/ تسلسل العقار(14/295)، العدد(36) حزيران2012، ص1؛ المصدر نفسه، م/ تسلسل العقار(15/295)، العدد(35) حزيران2012، ص1؛ المصدر نفسه، م/ تسلسل العقار(17/295)، العدد(41) حزيران2012، ص1؛ المصدر نفسه، م/ تسلسل العقار(18/295)، العدد(42) حزيران2012، ص1؛ المصدر نفسه، م/ تسلسل العقار(19/295)، العدد(28) حزيران2012، ص1؛ المصدر نفسه، م/ تسلسل العقار(20/295)، العدد(29) حزيران2012، ص1؛ المصدر نفسه، م/ تسلسل العقار(21/295) المثنى/ السماوة، ملك صرف الى ديوان الوقف الشيعي، ص1.

([76])(و.ق.س)، وثيقة م/ صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، رقم الجلد(169)، العدد(59) ايار 1992، العدد(60) ايار 1992، العدد(61) ايار 1992، المثنى/ السماوة، ملك صرف الى وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، ص1-3؛ مشير سالم ساجت الجياشي، مقابلة مع الباحثة بتاريخ3 آب 2015م.

([77])(و.ق.س)، وثيقة م/ إستشهاد أهالي منطقة السماوة / منطقة القشلة، المؤيد من قبل مختارية المنطقة طالب عبد الزهرة جابر الزركاني بتاريخ 2010/5/9م، ص1؛ عماد عطية عبد الجبار، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 5 آب 2015م.

([78])(و.ق.س)، وثيقة م/ أمر اداري لجنة الفك والعزل؛ المرقم (3)، المؤرخ في 4 اذار 2012م، ص1-3؛ عماد عطية عبد الجبار، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 5 آب 2015م.

الخاتمـــــــة:

توصلت الدراسة لموضوع الاراضي الوقفية في محافظة المثنى الى عدة استنتاجات جاءت بما يلي:

– أن الغرض الحقيقي من الوقف هو التقرب الى الله تعالى من ناحية، وتأمين مورد ديني واجتماعي واقتصادي يخدم المحافظة من ناحية أخرى، لاسيما وأن محافظة المثنى تعاني نقصاً كبيراً في المشاريع الخدمية والاقتصادية، ولذا يمكن أن تكون أراضي الاوقاف في المحافظة وسيلة للمبادرة بتحسين الوضعية الاقتصادية والسياحية للمحافظة، وبذلك يعد الوقف صمام الامان للمجتمعات الاسلامية في حال قوتها وضعفها.

– أن ملكية الاراضي الوقفية وادارتها، كانت تابع الى وزارة الاوقاف والشؤون الدينية قبل عام 2003م، ثم تحولت بعد ذلك الى ديوان الوقف الشيعي والسني في محافظة المثنى، وهي متعددة الاصناف فقد تكون زراعية، او عرصة تحتل موقع إستراتيجي مهم في المحافظة، أوقد تكون اراضي تابعة الى الاهالي إدارياً، ولكن يتولى الديوان الاشراف عليها عملياً.

– يتولى الديوان الاشراف على الاوقاف من قبل شخص يسمى (المتولي)، وقد تستغل واردات الاوقاف من قبل بعض الاهالي تحت مسمى (الكوام)، وهذا الامر له مردود سلبي على المؤسسة الدينية في المحافظة.

– وجد العديد من الاراضي المتنازع عليها بين الوقفين الشيعي والسني ومطالبة الاخير بإجراء المناصفة فيها كونها تعود ملكيتها في الاصل الى وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، على الرغم من أن غالبية الاراضي المتنازع عليها تعود الى ديوان الوقف الشيعي بموجب اثبات رسمي يؤيد ذلك؛ وفي حالة تطبيق قانون المناصفة في محافظة المثنى، فالواجب تطبيقه في جميع محافظات العراق ذات الاغلبية السنية والشيعية، ولكن لم تجدي كل المحاولات المبرمة لحل هذه القضية حتى زمن الدراسة.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

اولاً: الوثائق غير المنشورة:

أ–الوثائق المحفوظة في مديرية الوقف الشيعي في محافظة المثنى:–

1– بيانات مديرية الوقف الشيعي في محافظة المثنى صور قيد أراضي المساجد والحسينات، – نموذج(1) صورة القيد ذات العدد (89) نيسان2010، رقم الجلد 450، رقم القطعة 57، رقم المقاطعة 113 المثنى / السماوة، زراعية مملوكة للدولة.

– نموذج(2) صورة القيد ذات العدد (188) تشرين الثاني2010، رقم الجلد 133، رقم القطعة 177، رقم المقاطعة 9 المثنى / الرميثة، زراعية مملوكة للدولة؛ نموذج(3) صورة القيد ذات العدد (20) تشرين الثاني2006، رقم الجلد 400 المثنى/ الخضر، جنس العقار تسلسل (1087) عرصة / ملك صرف لديوان الوقف الشيعي.

2– حسن ضايف صالح، سجل المساجد والحسينيات المسجلة في ديوان الوقف الشيعي في محافظة المثنى، بتاريخ 2015/8/3م.

3– حسن ضايف صالح، قائمة المراقد والاراضي الموقوفة عليها بأسم ديوان الوقف الشيعي، بتاريخ 2015/8/3.

4– صور القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(32) حزيران 2012، رقم الجلد(491) نقلاً عن الجلد (169)، تسلسل العقار 3/295، العدد(46) حزيران 2012

5– صور القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، تسلسل العقار 4/295، العدد(33)حزيران 2012، تسلسل العقار 5/295، العدد(31) حزيران2012.

6– ---، تسلسل العقار 6/295، العدد(34) حزيران2012.

7– --، تسلسل العقار 7/295، العدد(39) حزيران2012، تسلسل العقار 8/295، العدد(45) حزيران2012.

8- --، تسلسل العقار 10/295، العدد(30) حزيران2012، تسلسل العقار 11/295، العدد(37) حزيران2012.
9- --، تسلسل العقار 12/295، العدد(44) حزيران2012، تسلسل العقار 13/295، العدد(43) حزيران2012.
10- --، تسلسل العقار 14/295، العدد(36) حزيران2012، تسلسل العقار 15/295، العدد(35) حزيران2012.
11- --، تسلسل العقار 17/295، العدد(41) حزيران2012، تسلسل العقار 18/295، العدد(42) حزيران2012.
12- --، تسلسل العقار 19/295، العدد(28) حزيران2012، تسلسل العقار 20/295، العدد(29) حزيران2012.
13- --، تسلسل العقار 21/295 المثنى/ السماوة، ملك صرف الى ديوان الوقف الشيعي.
14-صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(113) نيسان2013، رقم الجلد(501)
15- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(13) تموز 1990، رقم الجلد(56) ملك صرف الى مديرية الاوقاف العامة.
16- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(18) تموز 1990، رقم الجلد(56) ملك صرف الى مديرية الاوقاف العامة.
17- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(38) حزيران2012، رقم الجلد(491) المثنى/ السماوة، ملك صرف الى ديوان الوقف الشيعي.
18- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(5)تشرين الثاني 2007، رقم الجلد(387).

ب- الوثائق المحفوظة في ملاحظية الوقف السني في محافظة المثنى:-

1- إستشهاد أهالي منطقة السماوة / القشلة، المؤيد من قبل مختارية المنطقة طالب عبد الزهرة جابر الزركاني، بتاريخ 2010/5/9م.
2- أمر اداري، لجنة الفك والعزل؛ المرقم (3) في 4 اذار 2012م .
3- خارطة مقبرة الخاتون، المثنى/ السماوة / عقار 1/295/ القشلة / المقياس 1000/1، المعد من قبل المساح ميثم حميد حسين.
4- صورة القيد تصريح مديرية الطابو العامة، العدد(29) اذار 1961، عرصة (18) ملك مديرية الاوقاف العامة.
5- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(162) اب1989، رقم الجلد(131) المثنى/ السماوة، ملك صرف لوزارة الاوقاف والشؤون الدينية.
6- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(18) اذار2002، رقم الجلد(35) المثنى/ السماوة، ملك صرف لوزارة الاوقاف والشؤون الدينية مخصصة لإنشاء جامع عليها من قبل المتبرع ميمون محمد الكبيسي.
7- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(36) اذار 1982، ملك مديرية الاوقاف العامة.
8- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(41) كانون الاول1995، رقم الجلد(253) المثنى/ السماوة
9- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(45) ايار 1992، رقم الجلد(169) العدد(46) ايار 1992، العدد(47) ايار1992، العدد(47) ايار1992، العدد(48) ايار1992، العدد(49) ايار1992، العدد(50) ايار1992، المثنى/ السماوة، ملك صرف الى وزارة الاوقاف والشؤون الدينية.
10- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(54) ايار 1992، رقم الجلد(169) العدد(55) ايار 1992، العدد(56) ايار 1992، المثنى/ السماوة، ملك صرف الى وزارة الاوقاف والشؤون الدينية.

11- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(57) ايار 1992، رقم الجلد(169) المثنى/ السماوة، ملك صرف الى وزارة الاوقاف والشؤون الدينية.
12- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(59) ايار 1992، رقم الجلد(169) العدد(60) ايار 1992، العدد(61) ايار 1992، المثنى/ السماوة، ملك صرف الى وزارة الاوقاف والشؤون الدينية.
13- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(6) تشرين الثاني 1993، رقم الجلد(200) المثنى / السلمان، تسلسل العقار (314)،، مساحة (11,6,25 أولك)، جنس العقار مسجد / وقف خيري مضبوطاً لوزارة الاوقاف والشؤون الدينية.
14- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(62) اذار 1999، رقم الجلد(284) المثنى / قضاء السلمان/ ناحية بصية، تسلسل العقار (314)،، مساحة (6,72 أولك)، جنس العقار جامع / وقف خيري مضبوطاً / ملك صرف لوزارة الاوقاف والشؤون الدينية.
15- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(65) ايار 1992، رقم الجلد(169) العدد(66) ايار 1992، المثنى/ السماوة، ملك صرف الى وزارة الاوقاف والشؤون الدينية.
16- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(8) كانون الاول 1996، رقم الجلد(265) المثنى / السماوة، رقم القطعة 712/13، رقم المقاطعة(4) بستان / السماوة الغربية، مساحة (14,75,57 أولك)، جنس العقار عرصة / وقف خيري مضبوطاً لوزارة الاوقاف والشؤون الدينية.
17- ضوابط لجنة العزل والتفكيك الصادرة من ديوان الوقف السني، بتاريخ 26 ايار 2008.

ج- الوثائق المحفوظة لدى أسرة آل طفار في السماوة:-

1- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في المثنى، رقم الجلد 176، العدد 19 في تشرين الاول 1992 المنقول من رقم الجلد 169، العدد46، في نيسان 1992 .
2- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في المثنى، رقم الجلد 24، العدد 12 في اب 1997.
3- صورة القيد مديرية التسجيل العقاري في محافظة المثنى، العدد(12) ايلول 2010، رقم الجلد(460).

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1- ثامر فيصل عبد الرضا المسعودي، وزارة الأوقاف العراقية دراسة في الهيكل التنظيمي والقانوني1921- 1929، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، كلية التربية، 2014.
2- حنان صاحب عبد الخفاجي، السماوة في عهد الاحتلال البريطاني1914-1921، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، 2005
3- علي ابراهيم محمد الظفيري، السماوة 1921- 1945 م دراسة تأريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2010.
4- نادية حسين علي سعودي، التحليل المكاني للأمراض المعدية المسجلة في محافظة المثنى للسنوات (2011-2012-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الآداب، 2014

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة:-

1- ابن منظور (630-711هـ/1233- 1312م)، لسان العرب، ط3، ج9، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1999م.
2- تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، ترجمة: عبد الجليل الطاهر، مكتبة الحضارات، بيروت-لبنان، د.ت.

3- ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج6، مطبعة علي بن علي، الدوحة، د.ت.
4- السيد السيستاني، المسائل المنتخبة، ط3، مؤسسة ال البيت لإحياء التراث، بيروت، د.ت .
5- شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، معجم البلدان،، المجلد3، بيروت، دار صادر، 1957م.
6- عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، لبنان- بيروت، 2013.
7- عماد الجواهري، الاطار القانوني والسياسي لتسوية حقوق الاراضي واصلاح نظام الملكية الزراعية في العراق1932م-1958، بغداد، 2009.
8- فيليب ويلارد أيرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف للنشر، بيروت، 1949.
9- محمد رضا الشبيبي، رحلة في بادية السماوة، مجلد11، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1964م.
10- محمد عبيد الله الكبيسي، أحكام الوقف في الشريعة الاسلامية، ج1، بغداد، 2000.
11- منذر قحف، الوقف الاسلامي تطوره، أدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، 2000.
12- وداي العطية، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً، المطبعة الحيدرية، النجف، 1954.
13- وميض جمال عمر نظمي، ثورة 1920 الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، بيروت- لبنان، 1984.

رابعاً: المجلات والصحف :-

1- رشا جميل علوان، غرفة تجارة المثنى- دراسة تاريخية واقتصادية، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة المثنى، العدد (1)، المجلد(14)، 2021.
1- حيدر طالب حسين الهاشمي، مؤيد شاكر كاظم، نعيم عبد جودة ، السماوة من خلال التقرير السنوي لحاكمها السياسي النقيب نيلسون لولن، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد5، العدد2- حزيران 2007.
2- صحيفة الوقائع العراقية، بغداد، العدد(1789)، 13 تشرين الاول 1969.

خامساً: المقابلات الشخصية:-

1- الحاجة مريم حسن طفار بن جعفر بن الحسين...منصور الجد الاعلى للسادة آل طفار في السماوة، حفيدة السيد طفار، مقابلة مع الباحثة، بتاريخ 2015/8/10
2- حسن ضايف صالح، مسؤول شعبة المؤسسات في مديرية الوقف الشيعي في المثنى، مقابلة مع الباحثة بتاريخ 2015/8/3.
3- عماد عطية عبد الجبار، مدير ملاحظية الوقف السني في محافظة المثنى، مقابلة مع الباحثة بتاريخ 2015/8/5.
4- مشير سالم ساجت الجياشي، مدير مديرية الوقف الشيعي في المثنى، مقابلة مع الباحثة بتاريخ 2015/8/3.

سادساً: شبكة المعلومات الدولية:-

1- احمد أبو زيد، نظام الوقف الإسلامي تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة، المغرب، ملتقى أهل الحديث، د.ت، ص 5؛ شبكة الانترنت: www.aqaedalshi
2- سعيد صالح رقيب، مشروعية الاوقاف وسبل الانتفاع بها لتحقيق مقاصد الشريعة الاسلامية في ضوء الكتاب والسنة، المملكة العربية السعودية- جامعة باحة- قسم الدراسات الاسلامية، شبكة الانترنت: www.alukah.net
3- شبكة الانترنيت، الموقع الالكتروني: http://sunniaffairs.gov.iq.

Sources and references

- The Holy Quran

First: Unpublished documents:

A- Documents kept in the Shiite Endowment Directorate in Al-Muthanna Governorate:-

-1Data of the Shiite Endowment Directorate in Al-Muthanna Governorate Pictures of the registration of the lands of mosques and Hussainat - Model (1) Copy of the registration number (89) April 2010, skin number 450, plot number 57, district number 113 Muthanna / Samawah, state-owned agricultural.

-Form (2) copy of the registration number (188) November 2010, skin number 133, plot number 177, district number 9, Muthanna / Al Rumaitha, state-owned agricultural; Form (3) Copy of the registration number (20) November 2006, skin number 400, Muthanna / Al-Khidr, sex of the property, sequence (1087) plot / exchange property of the Shiite Endowment Diwan.

-2Hassan Daif Salih, register of mosques and Husseiniyas registered in the Shiite Endowment Diwan in Muthanna Governorate, on 3/8/2015 AD.

-3Hassan Daif Salih, list of shrines and the lands confiscated on them in the name of the Shiite Endowment Diwan, on 3/8/2015.

-4Registration photos, Directorate of Real Estate Registration in Al-Muthanna Governorate, Issue (32) June 2012, Flogging No. (491), quoting from Flogging (169), Real Estate Series 3/295, Issue (46) June 2012

-5Registration photos of the Directorate of Real Estate Registration in Muthanna Governorate, property sequence 295/4, issue (33) June 2012, property sequence 295/5, issue (31) June 2012.

,--- -6The Real Estate Sequence 295/6, Issue (34) June 2012.

,-- -7Property Sequence 295/7, Issue (39) June 2012, Property Sequence 295/8, Issue (45) June 2012.

,-- -8Property Sequence 295/10, Issue (30) June 2012, Property Sequence 295/11, Issue (37) June 2012.

,-- -9Property Sequence 295/12, Issue (44) June 2012, Property Sequence 295/13, Issue (43) June 2012.

,-- -10Property Sequence 295/14, Issue (36) June 2012, Property Sequence 295/15, Issue (35) June 2012.

,-- -11Property Sequence 295/17, Issue (41) June 2012, Property Sequence 295/18, Issue (42) June 2012.

,-- -12Property Sequence 295/19, Issue (28) June 2012, Property Sequence 295/20, Issue (29) June 2012.

,-- -13property sequence 295/21 Muthanna / Samawah, owned by the Shiite Endowment Diwan.

-14Copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in Muthanna Governorate, issue (113) April 2013, skin number (501)

-15Copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in the Governorate of Muthanna, issue (13) July 1990, skin number (56) owned by the Public Endowments Directorate.

-16Copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in the Governorate of Muthanna, issue (18) July 1990, skin number (56) owned by the Public Endowments Directorate.

-17Copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in Muthanna Governorate, issue (38) June 2012, skin number (491), Muthanna / Samawa, owned by the Shiite Endowment.

-18Copy of the registration copy of the Real Estate Registration Directorate in Al-Muthanna Governorate, issue (5) November 2007, skin number (387).

B- Documents kept in the Sunni Endowment Note in Al-Muthanna Governorate:-

-1The martyrdom of the people of the Samawah / Al-Qashla area, supported by the mayor of the region, Talib Abdul-Zahra Jaber Al-Zarkani, on 9/5/2010 AD.

-2Administrative order, the Committee on Dismantling and Removal; No. (3) on March 4, 2012 AD.

-3Map of Al-Khatun Cemetery, Al-Muthanna / Samawah / Aqar 1 / 295 / Al Qishla / Scale 1/1000, prepared by surveyor Maitham Hamid Hussein.

-4A copy of the registration permit issued by the Directorate of Public Registry, Issue (29) March 1961, Arsat (18) owned by the Directorate of Public Endowments.

-5Copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in Al-Muthanna Governorate, Issue (162) August 1989, Skin No. (131) Al-Muthanna / Al-Samawa, owned by the Ministry of Endowments and Religious Affairs.

-6A copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in the Governorate of Muthanna, Issue (18) March 2002, Skin No. (35) Muthanna / Samawa, owned by the Ministry of Endowments and Religious Affairs dedicated to the establishment of a mosque on it by the donor Maymoon Muhammad al-Kubaisi.

-7A copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in the Governorate of Muthanna, Issue (36) March 1982, owned by the Directorate of General Endowments.

-8Copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in Muthanna Governorate, Issue (41) December 1995, skin number (253) Muthanna / Samawa

-9Copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in Muthanna Governorate, Issue (45) May 1992, Skin No. (169), Issue (46) May 1992, Issue (47) May 1992, Issue (47) May 1992, Issue (48) May 1992, Issue (49) May 1992, Issue (50) May 1992, Muthanna / Samawah, owned by the Ministry of Endowments and Religious Affairs.

-10Copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in the Governorate of Muthanna, Issue (54) May 1992, Skin No. (169), Issue (55) May 1992, Issue (56) May 1992, Muthanna / Samawa, owned by the Ministry of Endowments and Religious Affairs.

-11Copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in the Governorate of Al-Muthanna, Issue (57) May 1992, Skin No. (169) Al-Muthanna / Al-Samawa, owned by the Ministry of Endowments and Religious Affairs.

-12Copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in the Governorate of Muthanna, Issue (59) May 1992, Skin No. (169), Issue (60) May 1992, Issue (61) May 1992, Muthanna / Samawa, owned by the Ministry of Endowments and Religious Affairs.

-13Copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in Muthanna Governorate, Issue (6) November 1993, skin number (200) Al-Muthanna / Al-Salman, property sequence (314), area (11,6,25 first), sex of the property, mosque / endowment Charity set to the Ministry of Endowments and Religious Affairs.

-14Copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in the Governorate of Muthanna, Issue (62) March 1999, skin number (284) Al-Muthanna / Al-Salman District / Busayyah district, real estate sequence (314), area (6,72 first), sex of the property, collector / endowment Charitable seized / cashed property of the Ministry of Endowments and Religious Affairs.

-15Copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in the Governorate of Muthanna, Issue (65) May 1992, Skin No. (169) Issue (66) May 1992, Muthanna / Samawa, owned by the Ministry of Awqaf and Religious Affairs.

-16Copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in the Governorate of Al-Muthanna, Issue (8) December 1996, skin number (265) Al-Muthanna / Samawa, plot number 13/712, District No. (4) Bustan / Western Samawa, area (14.75), 57 Ulk), the property's sex is Arsah / charitable endowment, seized by the Ministry of Endowments and Religious Affairs.

- 17Regulations of the Isolation and Dismantlement Committee issued by the Sunni Endowment Office, on May 26, 2008.

C- Documents kept with the Al Tafar family in Samawa:

-1A copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in Muthanna, skin number 176, issue 19 in October 1992. Copied from skin number 169, issue 46, in April 1992.

-2A copy of the registration copy of the Directorate of Real Estate Registration in Muthanna, skin number 24, issue 12, August 1997.

-3A copy of the registration copy of the Real Estate Registration Directorate in Muthanna Governorate, issue (12) September 2010, skin number (460).

Second: Theses and theses:

-1Thamer Faisal Abdul-Ridha Al-Masoudi, the Iraqi Ministry of Awqaf, a study of the organizational and legal structure 1921-1929, an unpublished master's thesis, Al-Qadisiyah University, College of Education, 2014.
-2Hanan Sahib Abdul-Khafaji, Samawah in the Era of British Occupation 1914-1921, unpublished MA thesis, College of Education, University of Al-Qadisiyah, 2005
-3Ali Ibrahim Muhammad Al-Dhafiri, Samawah 1921-1945 AD, historical study, unpublished MA thesis, College of Arts, University of Kufa, 2010.
-4Nadia Hussein Ali Saudi, Spatial Analysis of Infectious Diseases Registered in Al-Muthanna Governorate for the Years (2011-2012-2013), Unpublished Master's Thesis, University of Kufa, College of Arts, 2014
Third: Arabic and Arabized books:
-1Ibn Manzur (630-711 AH / 1233 - 1312 AD), Lisan al-Arab, 3rd edition, vol. 9, Arab Heritage Revival House, Beirut, 1999 AD.
-2A secret report by the British Intelligence Service on clans and politics, translated by: Abdel-Jalil Al-Taher, Library of Civilizations, Beirut-Lebanon, d.T.
-3c. c. Lorimer, Gulf Guide, Geographical Section, Part 6, Ali Bin Ali Press, Doha, d.T.
-4Sayyid Al-Sistani, Elected Issues, 3rd Edition, Al al-Bayt Foundation for Heritage Revival, Beirut, d.
-5Shihab al-Din Yaqut bin Abdullah al-Hamawi al-Rumi al-Baghdadi, Lexicon of Countries, Volume 3, Beirut, Dar Sader, 1957 AD.
-6Abdul Razzaq Al-Hasani, Iraq, Old and New, Lebanon - Beirut, 2013.
-7Imad Al-Jawahiri, The Legal and Political Framework for Settling Land Rights and Reforming the Agricultural Property System in Iraq 1932-1958, Baghdad, 2009.
-8Philip Willard Ireland, Iraq, a study of its political development, translated by Jaafar Al-Khayat, Dar Al-Kashf Publishing, Beirut, 1949.
-9Muhammad Reda Al-Shabibi, A Journey in the Samawa Desert, Volume 11, Journal of the Iraqi Scientific Council, Baghdad, 1964 AD.
-10Muhammad Obaid Allah Al-Kubaisi, Provisions of Waqf in Islamic Sharia, Part 1, Baghdad, 2000.
-11Munther Qahf, The Islamic Endowment: Its Evolution, Management, Development, Dar Al-Fikr, Damascus, 2000.
-12Wadi Al-Attiyah, History of Diwaniyah, Old and New, Al-Haidari Press, Najaf, 1954.
-13Wamid Jamal Omar Nazmi, The 1920 Revolution, The Political, Intellectual, and Social Roots of the Independence Arab National Movement in Iraq, Beirut - Lebanon, 1984.
Fourth: magazines and newspapers:
-1Rasha Jamil Alwan, Muthanna Chamber of Commerce - Historical and Economic Study, Uruk Journal for Human Sciences, College of Education for Human Sciences / University of Muthanna, Issue (1), Volume (14), 2021.
-2Haider Talib Hussein al-Hashemi, Muayyad Shakir Kazem, Naim Abd Judeh, Samawah through the annual report of its political ruler, Captain Nelson Lulin, Karbala University Scientific Journal, Volume 5, Number 2 - June 2007.
-3The Iraqi Gazette, Baghdad, Issue (1789), October 13, 1969.
Fifth: Personal Interviews:
-1Hajja Maryam Hassan Tafar bin Jaafar bin Al Hussein...Mansour, the grandfather of the Al Tafars in Samawah, the granddaughter of Mr. Tafar, interview with the researcher, on 10/8/2015
-2Hassan Daif Saleh, Head of Institutions Division in the Shiite Endowment Directorate in Muthanna, interview with the researcher on 3/8/2015.
-3Imad Attia Abdul-Jabbar, Director of the Sunni Endowment Observation in Muthanna Governorate, interview with the researcher on 5/8/2015.
-4Mushir Salem Sajit Al-Jiashi, Director of the Shiite Endowment Directorate in Al-Muthanna, interview with the researcher on 3/8/2015.

Sixth: The International Information Network:
-1Ahmed Abu Zaid, The Islamic Endowment System, Developing Work Methods and Analyzing the Results of Some Recent Studies, Morocco, Multaqa Ahl Al-Hadith, D.T., p. 5; Website: www.aqaedalshi
-2Saeed Saleh Raqib, The Legality of Endowments and Ways to Use It to Achieve the Objectives of Islamic Sharia in the Light of the Qur'an and Sunnah, Kingdom of Saudi Arabia - Baha University - Department of Islamic Studies, Internet: www.alukah.net
-3Internet, website: . http://sunniaffairs.gov.iq